

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود الإشارة إلى ثلاث رسائل وردت من جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية: إحداها من مكتب حكومة تصريف الأعمال في نيبال مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول)، واثنان من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)، السيد بوشبا كمال داهال "براتشاندا" مؤرختان ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني) و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على التوالي (انظر المرفق الثالث).

والرسالة المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة من مكتب حكومة تصريف الأعمال تقدم معلومات عن كيف ينبغي، من وجهة نظر الحكومة، تناول المسائل المتعلقة بالأسلحة والجيش وآليات تسوية المنازعات بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ويُطلب في الرسالة نقل الوثائق والمعدات الأساسية التي تستخدمها البعثة إما إلى اللجنة الخاصة أو آلية محددة لهذا الغرض.

وأما الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة من الرئيس براتشاندا فهي تطلب، بالنيابة عن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)، تمديد مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال أو إنشاء مكتب سياسي تابع للأمم المتحدة لمتابعة عملية السلام. وأما الرسالة الثانية، المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فقد كتبت رداً على الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة من حكومة تصريف الأعمال في نيبال وهي تثير اعتراضات قوية على جميع العناصر الرئيسية الواردة في تلك الرسالة.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من مكتب حكومة تصريف الأعمال في نيبال إلى ممثل الأمين العام في نيبال

نود أن نطرح عدداً من المسائل التي كثيراً ما تثار مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فالأطراف المعنية في عملية السلام في نيبال قد توخت بوضوح أحكاماً دستورية إلى جانب اتفاق السلام الشامل والاتفاقات والتفاهات اللاحقة من أجل دمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. ومن الضروري الإحاطة علماً بجميع تلك الأحكام الدستورية والترتيبات الأخرى بغية ضمان الانتقال السلس بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في نيبال من البلد.

١ - رصد مراكز التجميع وحاويات الأسلحة الماوية

إن اللجنة الخاصة، الممثلة لجميع الأحزاب السياسية الرئيسية بما فيها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)، مرخص لها، على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من الدستور المؤقت لنيبال، القيام بالإشراف على مقاتلي الجيش الماوي ودمجهم وإعادة تأهيلهم. وستولى أمانة اللجنة الخاصة مهمة الإشراف، بما في ذلك مهام الرصد التي تقوم بها حالياً بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وتحتوي التوجيهات ٢٠٦٧ المتعلقة بالإشراف على مقاتلي الجيش الماوي ومراقبتهم وتوجيههم ومدونة قواعد السلوك الخاصة بهم، وهي التوجيهات الصادرة عن اللجنة الخاصة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بالإجماع، على مبادئ توجيهية تفصيلية لهذا الغرض. وستقوم اللجنة الخاصة عند الاقتضاء ومتى كان ذلك ضرورياً بتناول أية مسائل لم تتناولها التوجيهات المذكورة أعلاه تناولاً وافياً.

٢ - رصد الجيش النيبالي وأسلحته

وفقاً للبند ١٠-٥ من اتفاق السلام الشامل، فإن مفهوم الجانبين لم يعد صالحاً. وهذا أمر يدل على ذلك تشكيل الحكومة بقيادة الماويين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتحتوي المادتان ١٤٤ و ١٤٥ من الدستور المؤقت لنيبال هما والقانون المتعلق بالجيش النيبالي لعام ٢٠٠٧ على توجيهات تفصيلية بشأن إدارة الجيش النيبالي والسيطرة عليه ورصده. ومن شأن التنفيذ الصارم لما تقدم من جانب أجهزة الدولة أن يكفل الرصد المطلوب للجيش النيبالي. وفضلاً عن ذلك، فإن حكومة نيبال قد أعدت بالفعل تقريراً بخصوص إضفاء الطابع

الديمقراطي على الجيش النيبالي، وقد قُدم هذا التقرير إلى الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية التأسيسية ولجنة شؤون الدولة في البرلمان من أجل النظر فيه.

٣ - مركز الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش في نيبال وآلية تسوية المنازعات

توجد عدة آليات، من بينها هيئات ولجان، متوخاة ومتفق عليها بين الأحزاب السياسية، من أجل تسوية المنازعات وإيجاد بيئة ملائمة عن طريق تدابير لبناء الثقة بغية نجاح عملية السلام الجارية. واللجنة الخاصة هي إحدى الآليات الرئيسية لإدارة أي قضايا لم تُحل وأي منازعات أخرى قد تنشأ في المستقبل.

وكان الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش في نيبال قد وُقع عليه قبل الدستور المؤقت والاقتراع المتعلق بالجمعية التأسيسية بوقت كبير. وولاية اللجنة الخاصة هي والقانون ٢٠٦٣ المتعلق بالجيش النيبالي، اللذان يتفقان مع الدستور المؤقت للبلد، يشملان معظم النقاط الواردة في الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش في نيبال. بيد أن أي نقاط غير متناولة لا في ولاية اللجنة الخاصة ولا في التوجيهات الصادرة عنها ويمكن أن تنشأ كمنازعات في المستقبل تُحل بتوافق الآراء في اللجنة الخاصة التي تشكل الأحزاب الرئيسية، بما فيها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)، أعضاء فيها.

ومع تولي اللجنة الخاصة المسؤولية الكاملة عن رصد مقاتلي الجيش الماوي والأسلحة، ومع إدارة الجيش النيبالي بموجب الأحكام الدستورية والقانونية القائمة، لم تعد توجد حاجة إلى أي آلية لتسوية المنازعات تضاف إلى الآليات المتفق عليها فعلاً والمذكورة من قبل.

٤ - نقل الوثائق والمعدات الأساسية التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في نيبال

بالنظر إلى تولي اللجنة الخاصة المسؤولية عن جميع المسائل المتعلقة بدمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، يكون من المتوقع نقل جميع المواد إلى اللجنة الخاصة أو إلى الآلية الملائمة التي تسمّيها اللجنة الخاصة. ولا بد من ضمان الانتقال السلس لمهام الرصد التي كانت تقوم بها فيما سبق بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومن الحفاظ على الذاكرة المؤسسية والمعلومات والمعدات والمواد اللوجستية ذات الصلة بغية الاضطلاع بالمهام المنتظرة المتبقية. وينبغي تسليم الوثائق والمواد والمعدات التالية المتصلة بأعمال الرصد إما إلى اللجنة الخاصة أو إلى الآلية التي تُسمّى لهذا الغرض:

١ - الحاويات التي تحتوي على الأسلحة والذخائر.

- ٢ - التفاصيل المحدثة المتعلقة بالأسلحة والجيش.
- ٣ - الوثائق التي تحتفظ بها اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد.
- ٤ - برمجيات قراءة وسائم الشفرات الشريطية فيما يتعلق ببطاقات هوية المقاتلين والأسلحة؛
- ٥ - أي معدات ومواد أخرى.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي لدمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وما يتصل بذلك من مهام هو اختتام عملية السلام الجارية على نحو هادف وتوطيد السلام والديمقراطية في البلد على نحو مستمر. وجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، ملتزمة بدمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم في أقرب وقت ممكن بغية ضمان السلام ونجاح عملية بناء المؤسسات في البلد. ولذلك، فإن آلية الرصد المذكورة أعلاه ينبغي أن تكون لأقصر فترة ممكنة. وينبغي بالتالي أن يكون موضع التركيز الرئيسي للجنة الخاصة هو التعجيل بعملية دمج المقاتلين وإعادة تأهيلهم وليس إنشاء آلية إضافية معقدة للإشراف والرصد.

وإننا نأمل أن تتمكن اللجنة الخاصة، في ظل الفهم والتعاون من جانب جميع الأطراف، من الوفاء بجميع المهام المتعلقة بدمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وبالمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بطريقة أسلس.

(توقيع) بيمال براساد واغل

الأمين

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) إلى الأمين العام

كما تعرفون جيداً، فبعد الحركة الشعبية التاريخية التي حدثت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قرر الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) الدخول في عملية السلام ووضع مقاتلين وتخزين أسلحتنا في مراكز تجميع تخضع للرصد من جانب الأمم المتحدة. وقد ارتكز قرارنا على التزام حزينا وإيمانه الراسخين بالأمم المتحدة وعلى اقتناعنا الذي تكرر الإعراب عنه بأن خبرة الأمم المتحدة وإسهامها النشط مطلوبان في نيبال للوصول بعملية السلام الراهنة إلى خاتمتها المنطقية.

وقد جعل منا شعب نيبال ذو السيادة أكبر حزب في البرلمان، عن طريق انتخابات الجمعية التأسيسية التي أُجريت في عام ٢٠٠٨. بيد أنه على الرغم من قوتنا في البرلمان، فإن ائتلافاً فضفاضاً يقوده بصورة رئيسية أولئك الذين هُزموا في الانتخابات قد تولى السلطة، وقامت هذه الحكومة منذ ذلك الحين ببذل كل جهد لتلطّيح سمعة بعثة الأمم المتحدة في نيبال وللتشهير بالأمم المتحدة علانية، كما أنها بذلت قصارى جهدها لدفع نيبال للعودة إلى أتون الصراع. ومع ذلك، فقد استقالت هذه الحكومة وقبل رئيس دولتنا استقالتها حسب الأصول. ولا يمكن لهذه الحكومة، وهي تعمل بصفة حكومة تصريف أعمال، أن تتخذ قرارات بعيدة المدى، وهو أمر انتهكته بطلبها من بعثة الأمم المتحدة في نيبال مغادرة البلد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن دستورنا يذكر بصورة قطعية في المادة ١٤٧ اتفاق السلام الشامل و'الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش في نيبال' المتوصل إليهما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي، واللذين جري النص فيهما على دور ومهمة بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ومن ثم فإن خروج البعثة دون اكتمال عملية السلام أو دون تعديل الدستور سيؤدي إلى أزمة دستورية في بلدنا.

ونحن حالياً في صدد تشكيل حكومة جديدة ولكن حكومة تصريف الأعمال هذه تتأمر بغية تأخير انتخاب رئيس الوزراء الجديد إلى ما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

وفي ضوء هذه الخلفية، وبالنيابة عن حزبي وبالأصالة عن نفسي، فإنني أطلب رسمياً تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال التي لا بد منها من أجل السلام والديمقراطية في نيبال. وفي حالة ما إذا كان ذلك غير ممكن، فإنني أطلب إليكم إنشاء مكتب سياسي تابع للأمم المتحدة من أجل متابعة عملية السلام. ويحدوني الأمل في ألا تتخلى الأمم المتحدة، في ظل قيادتكم المقتدرة، عن عملية السلام في نيبال في منتصف الطريق مما يشجع الصراع والعنف في بلد انتُخب مرتين لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(توقيع) بوشبا كمال داهال ”براتشاندا“
رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)
ورئيس الوزراء السابق
كاتماندو، نيبال

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) إلى ممثل الأمين العام في نيبال

نود إبلاغكم أن رسالة مكتب رئيس مجلس الوزراء المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الموجهة إلى مكتبكم، قد استحوذت على الانتباه الجدي من جانب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي). ويعرب حزبنا عن اعتراضه القوي على هذه الرسالة ويود أن يوضح موقفه كما يلي:

١ - إن الحجة التي ساقتها الحكومة ومفادها أن اللجنة الخاصة ستولى تلقائياً القيام بالمهام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال، بعد مغادرة البعثة، تتعارض تماماً مع نص وروح اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيوش في نيبال، كما تتعارض مع نص المادة ١٤٧ من الدستور المؤقت لنيبال. ويعتبر حزبنا هذه الحجة إساءة تفسير وانتهاكاً لكلا الاتفاقين وييدي اختلافه التام معها. وإذا لم يحدث مزيد من التفاهم والاتفاق فيما بين الأطراف المعنية في عملية السلام، فإنه لا يمكن للجنة الخاصة أن تنهض بالأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

٢ - إن استبعاد الجيش النيبالي من نطاق الرصد الذي تقوم به الآلية التي ترصد المقاتلين هو أمر يتعارض تماماً مع اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيوش في نيبال ولا يمكن الموافقة عليه.

٣ - الاتفاقان المذكوران هما الأساس الجوهرى لعملية السلام لدينا، وإذا لم يحدث أي تفاهم واتفاق إضافيين فإن التصور الانفرادي من جانب الحكومة ومفاده أن اللجنة الخاصة لها كامل الأهلية في تولي جميع مهام عملية السلام، بما في ذلك رصد المقاتلين ودمجهم وإعادة تأهيلهم، هو أمر يتعارض تماماً مع هذين الاتفاقين.

٤ - يعترض الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) اعتراضاً قوياً على طلب الحكومة نقل الوثائق والمعدات التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في نيبال في معرض تنفيذها لولايتها إلى اللجنة الخاصة. ويطلب حزبنا إلى بعثة الأمم المتحدة في نيبال في هذا الصدد عدم تسليم هذه المواد إلى اللجنة الخاصة أو الحكومة إذا لم يحدث مزيد من التفاهم والاتفاق فيما بين الأطراف المعنية في عملية السلام والأحزاب السياسية الرئيسية والحكومة. وهذه المواد، بما فيها الأسلحة والذخائر، هي أجزاء حساسة من عملية السلام. وبغير توافق في

الآراء فيما بين الأطراف المعنية في عملية السلام هي الأحزاب السياسية الرئيسية، فإن تسليم هذه المواد الحساسة الموضوعة في عهدة بعثة الأمم المتحدة في نيبال سيُقابل بالاعتراض القوي من جانبنا. بل إن ذلك قد يشكل حقاً خرقاً لعملية السلام نفسها.

وإننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستأخذ أوجه قلقنا مأخذ الجد ولن تتصرف وفقاً للرسالة الانفرادية الموجهة من الحكومة. وإننا نأمل أيضاً أن تقوم البعثة بإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً بالقلق الذي أعربنا عنه في هذه الرسالة.

(توقيع) بوشبا بوشبا كمال داهال ”براتشاندا“
رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)